1108

صاحب الجلالة يوجه خطابا الى الرئيس الكيني
الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية

الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

الى فخامة السيد دانيال أراب موي رئيس جمهورية كينيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

حضرة رئيس الجمهورية والأخ العزيز

تحية مقرونة بالتعبير عن خالص المودة وفائق التقدير.

وبعد، فقد وجه إلينا الرئيس معمر القذافي خلال الأيام الأخيرة الماضية خطابا يدعونا فيه الى المشاركة في مؤتمر القمة المزمع عقده قريبا بطرابلس، فكان جوابنا لمبعوثه جوابا فوريا واضحا لا لبس فيه ولا غموض.

فقد قلنا له : ان المغرب لن يشارك في أي مؤتمر أيا كان مستوى انعقاده ما دامت القانونية لم تعد الى نصابها في حظيرة منظمة الوحدة الافريقية.

وقد وقف رؤساء دول إخوة آخرون نفس موقفنا، ومن المحتمل والحالة هذه أن لا يقتصر هذا الموقف على إحباط قمة طرابلس المعتزمة، بل من المحتمل أن يؤدي الى انفجار افريقيا وتمزقها.

وإن من الواضح الجلي أننا لا نرغب في هذه النتيجة، بل إن رغبتنا مخالفة لذلك تمام المخالفة، لما يمتاز به تمسكنا بوحدة قارتنا من حقيقة وعمق، ومن أجل هذا بالذات فإن حرصنا الشديد على صيانة افريقيا ووقايتها من كل ما يمكن أن يكون سببا في تمزقها هو الذي يهيب بنا أن نتوجه إليكم بوصفكم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

لقد راجت قضية الصحراء خلال مؤتمر القمة المنعقد في شهر يونيو 1981 برئاستكم السامية، واتخذ رؤساء الدول المجتمعون آنذاك قرارين في هذا الشأن، وهما :

— تنظيم استفتاء لتقرير المصير.

— وتحقيق وقف إطلاق النار.

وعلاوة على ما ذكر، فقد عهد بتنفيذ هذين القرارين الى لجنة متألفة من سبعة رؤساء دول.

وهكذا فإن قضية الصحراء فيما يبدو لنا وقع البت فيها بصورة نهائية وفرغ من النظر فيها على نحو لا رجوع فيه ولا تعقيب.

ولم يبق بعد هذا لأي أحد صلاحية أوسع أو أسمى لاثارتها من جديد بوجه من الوجوه أو لغاية مهما كانت خاصة بعد ما اتخذت الهيأة العليا لمنظمة الوحدة الافريقية المتمثلة في رؤساء الدول المجتمعين برئاستكم السامية القرارات المتعلقة بهذه القضية.

وعلى هذا فإن من الواضح الذي لا غبار عليه أن القرار الذي اتخذه بعد ذلك الكاتب العام الاداري بقبول الجمهورية الصحراوية الديمقراطية المزعومة كعضو جديد في منظمة الوحدة الافريقية، قرار لا يخرق بصفة صريحة صارخة قانونية منظمتنا فحسب، ولكنه ينتهك — وهذا أمر أدهى وأخطر بصفة سافرة — سيادة هذه المنظمة.

ونتيجة لذلك فإن قرار الكاتب العام الاداري الموسوم بمثل هذه المخالفة يمكن ويجب أن يعتبر باطلا لا مفعول له، ويعد بالتالي بمثابة الشيء المعدوم.

وهكذا نستطيع أن ننقذ وحدة قارتنا ونتيح لقمة طرابلس جميع الحظوظ لانعقادها في ظروف عادية.

بيد أنه يجب باديء ذي بدء أن نرفع كل التباس ونزيل كل سوء تفاهم.

وهذا الأمر يقتضي :

أولا — أن يعلن بصراحة ووضوح أن القرارات التي اتخذتها قمة نيروبي المنعقدة برئاستكم السامية خلال شهر يونيه 1981 قرارات نهائية جعلت النظر في قضية الصحراء أمرا مفروغا منه لا رجوع فيه ولا تعقيب.

ثانيا — أن يعلن بصراحة ووضوح أن القرار الذي اتخذه الكاتب العام الاداري عقب ذلك بقبول الجمهورية الصحراوية الديمقراطية المزعومة في حظيرة منظمة الوحدة الافريقية قرار باطل لا مفعول له وبالتالي فهو قرار معدوم.

ثالثا — أن يقع الالتزام الواضح الدقيق بأن قمة طرابلس إن تم عقدها لا يمكن أن تتراجع عن القرارات النهائية التي لا تقبل الالغاء المتخذة بحكم السيادة من لدن قمة نيروبي في شهر يونيو 1981، وبأن قضية الصحراء من باب التبعية لن تسجل بأي وجه من الوجوه في جدول أعمال هذه القمة.

وإن رأينا هذا الذي بسطناه حسبما سلف ليشاطرنا إياه عدد كبير من رؤساء الدول الاخوة، وهو رأي يطابق نص ميثاقنا وروحه كما يطابق على وجه التأكيد سيادة منظمتنا مطابقة يعسر معها أن يجادل فيه.

إن لجنة التنفيذ التي هي الأداة الوحيدة لمنظمة الوحدة الافريقية المعهود إليها من لدن قمة نيروبي بتطبيق قرارات هذه القمة يمكنها أن تجتمع اجتماعا صحيحا برئاستكم لاثبات لا شرعية ولا قانونية القرار الذي اتخذه الكاتب العام الاداري وتقوم باستنتاج النتائج الواجبة وخاصة ما ذكر منها آنفا.

وعلى هذا النحو يمكن أن تصان وحدة قارتنا وتوضع منظمتنا في مأمن من كل ما من شأنه أن يعرضها لخطر الانفجار.

وتفضلوا فخامة رئيس الجمهورية وأخانا العزيز بقبول أسمى آيات تقديرنا واعتبارنا.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في 6 رمضان عام 1402 هـ الموافق 28 يونيو سنة 1982 م.

صديقكم الودود

الحسن الثاني